المجلة العربية للنشر العلمي
العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"ترشيد نفقات ميزانية البلدية"

إعداد الباحثة:

سميحه عبد الفتاح يوسف محمد المناصير

محاسبة في بلدية السلط الكبرى || بلدية السلط الكبرى

العدد اثنان وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقابات المالية المسبقة الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات الميزانية البلدية، ما يؤكد على دور الرقابات المالية المسبقة في الحفاظ على التوازنات المالية للبلديات وكذا للمساهمة في ترشيد الإنفاق.

المقدمة:

تقرير خاص عن الزيادة في مستوى الأجور والمكافآت من الاستهلاكات الكاملة للمناطق خلال الفترة 2016–2018 لتصل إلى حوالي 55.4٪، الأمر الذي أثر عكسياً على قدرة تلك المناطق على تقديم أنواع رأس المال من المساعدة التي تفيد طريقة الحياة والرفاهية والاجتماعية للمقيمين في مختلف مناطق المملكة. لكن التقرير الخاص بالتنفيذ النقدي للعديد من مناطق المملكة النسبي خلال عامي 2016 و 2018 أظهر أن "حوالي 150.3 مليون دينار تم إنفاقها لهذه الأسباب ، مما أدى إلى استنزاف خطط الإنفاق واستنزاف دخول المدن ، مما أدى إلى تحقيقها". غير ملائم لتخطيط مشاريع التحسين أو الإدارة التي تعالج قضاياهم وتجذب مشاريع جديدة. من المهم في الواقع أن قانون البلديات يضع سقفًا معينًا لهذا الشيء بحيث لا يتجاوز 40٪ من حجم خطط الإنفاق الخاصة به ". أظهر التقرير ، الذي قدمه بنك تنمية المدن والقرى والبنك الدولي ، مطلع الشهر الماضي ، أن "الالتزامات المرتفعة للمناطق حدت من قدرتها على تشكيل مناهج نقدية وتحسينية ، وعلى هذا المنوال زاد من قضايا الاحتياج والبطالة. فيهم." لذلك، دفعت الهيئة العامة جزءًا من التزام مناطق معينة ، مما أدى إلى خفض نسبة السلف المطلقة إلى الدخل في عام 2018 إلى 18.2٪ مقابل 32.7٪ و 35.8٪ في عامي 2016 و 2017 بشكل فردي. وبيّن التقرير أن "مناطق المملكة حققت خلال عامي 2016 و 2017 عجزاً قدره 25.82 و 18.8 مليون دينار فردياً ، بسبب التوسع في الاستهلاكات المفتوحة مقابل دخولها. والتوسع في التعويضات والتعويضات والمكافآت ، وزيادة الحجية. والتكاليف العامة ساهمت بأكبر قدر في التكاليف على حساب استخدامات رأس المال الإداري.وتعافى الوضع المالي للبلديات خلال العام 2018، بحيث ارتفعت قيمة الإيرادات مقابل النفقات لتحقق وفرا مقداره 51.89 مليون دينار، بسبب القرار الحكومي القاضي بالإعفاء من الغرامات المترتبة على ضريبة الأبنية والأراضي، وارتفاع قيمة المنح والمساعدات الحكومية، كما ارتفعت إيرادات البلديات من الضرائب والرسوم لتصل إلى 31.3 مليون دينار مقارنة بـ22.1 و25.5 مليون دينار في عامي 2016 و2017 على التوالي،

وساهم حصولها على حصتها من مخصصات الضرائب والرسوم في ذلك، وتحقيق الوفر العام 2018، فيما تحسن أداؤها في تحصيل إيراداتها من العوائد والرسوم ومنع المكاره وجمع النفايات. ومن بين الأمور الأخرى التي تطرق لها التقرير، انخفاض النفقات العامة في العام 2018 خاصة الرأسمالية الخدمية على حساب الزيادة في الرواتب والأجور والعلاوات بالمرتبة الأولى، والمصاريف الإدارية والعمومية في المرتبة الثانية، حيث بلغت في العام 2018 271.4 مليون دينار أي بانخفاض نسبته 4.2 %عن العام السابق. وكان من المتوقع، وفق التقرير، أن ترتفع لنفقات الرأسمالية الخدمية لتعكس البعد التنموي في البلديات، إلا أن الارتفاع كان من نصيب كل من الرواتب والأجور والعلاوات والمصاريف الإدارية والعمومية. وفيما يتعلق بمديونية البلديات لصالح بنك تنمية المدن والقرى، بين التقرير "ارتفاعا في أرصدة القروض في العام 2017 بنسبة 10 % عن العام السابق ليصل إلى 92.7 مليون دينار، مقارنة بانخفاض شهده العام الماضي بنسبة 36 % ليصل إلى58.9 مليون دينار.

وسجلت قيمة إجمالي الأقساط المسددة ارتفاعا كبيرا في العام 2018 ليصل إلى 54.43 مليون دينار، في وقت بلغت فيه قيمة الفوائد المسددة 3.84 مليون دينار، لذات الفترة منها 2.09 من بلديات الفئة "أ"، و1.52 بلديات الفئة "ب"، و229 ألفا من بلديات الفئة "ج"، وذلك بفضل الدعم الحكومي للبلديات لسداد جزء كبير من مديونياتها والتزاماتها. واحتلت المخصصات من الضرائب والرسوم لبلديات المملكة المرتبة الأولى كمصدر للإيرادات، حيث يمثل هذا البند التحويلات الحكومية لصندوق البلدية والذي يتم تحويله عن طريق بنك تنمية المدن والقرى، ويتم تحصيله من الضرائب والرسوم كالضريبة المفروضة على المحروقات. إلا أن نتائج التقرير أوضحت أن مساهمة هذا البند من إجمالي الإيرادات، تراجعت خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتصل إلى 43 % العام 2018، مقارنة بـ47 % في العام 2016 لكافة بلديات المملكة. وفيما يتعلق بالتدخلات الحكومية المالية، لفت التقرير إلى أن "الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات التي تسعى إلى تحقيق الإصلاحات المالية في قطاع البلديات في المملكة، وتعزيز قدرة البلديات على أداء دورها كجهة خدماتية توفر الخدمات وتحسينها وإقامة المشاريع الرائدة والتي تنعكس إيجابا على المواطنين. ومن بين تلك التدخلات، في العام 2018، حيث قامت الحكومة بتخفيض مديونية البلديات لبنك تنمية المدن والقرى، وللضمان الاجتماعي وتسديد جزء من التزاماتها وحساباتها المكشوفة، حيث بلغ مجموع الدعم الحكومي المباشر 69.6 مليون دينار. ومن أجل الوصول إلى الوضع المالي الصحي والسليم في البلديات، ولتتمكن من تمثيل دورها الفعال في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي والمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، فإن ذلك يستوجب، وفق التقرير، تعزيز وزيادة الإيرادات، بتفعيل إجراءات تحصيل المبالغ المستحقة لها، وإيجاد آلية المناسبة لتحفيز المواطنين على سداد الأموال المترتبة

عليهم. وأوصى التقرير بضرورة "وضع خطة واضحة وقابلة للتطبيق لترشيد النفقات الجارية بشكل فعلي وتدريجي بالتوجه نحو الانفاق الرأسمالي الذي يعود بالمنفعة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتنموية على البلديات. ولا بد بحسب التقرير، من الاعتماد المباشر على المشاريع الرأسمالية ذات الجدوى الاقتصادية، وإيجاد مصادر التمويل المناسبة لها وتفعيل دور بنك تنمية المدن والقرى في دعم وتمويل هذه المشاريع.

أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع. وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية، إلا أن حجم ذلك الإنفاق يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي. وبصورة عامة يعتبر الإنفاق العام مقياساً نقدياً للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع.

أولاً: مفهوم النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة. فمن هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقة العامة يلزم توافرها هي:

1. الشكل النقدي للنفعة العامة: وهذا يعني أن شكل النفقة العامة يأخذ طابعاً نقدياً، أي أن النفقات العامة تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في الماضي فقد كانت الدول في الماضي تلجأ أحياناً إلى وسائل دفع عينية، أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

فقد كانت الوظائف العامة غير مأجورة، ويكتفي الشخص الذي يعمل في مثل هذه الوظائف بشيء عيني أو معنوي، مثل أن تهبه الدولة جزءاً من الأملاك العامة، أو تمنحه الألقاب والأوسمة. ونتيجة لانتشار استخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة حيث انتهى بذلك عهد الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل، فقد تم إحلال الوسائل النقدية للدفع في جميع المعاملات الحكومية. ويترتب على استخدام النقود عدة مزايا كانت هي السبب في انتشار استخدامها كوسيلة وحيدة في المعاملات المالية للحكومة، أهمها تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم، بالإضافة إلى تحقيق عدالة توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع، أي عند استقطاع الحكومة لجزء من موارد الأفراد لتغطية النفقات العامة. زيادة على ذلك فإن تطبيق أسلوب النفقة العينية يقابله صعوبات إدارية جمة. حيث يصعب تقدير قيمة الإنفاق العام بدقة زيادة إلى صعوبة مراقبة تنفيذه. إضافة إلى ذلك، فإن أسلوب النفقة العينية

يؤدي إلى عدم إمكانية تطبيق العدالة في تقدير قيمة الخدمات العامة، وكذلك العدالة في إمكانية تطبيق العدالة في تقدير قيمة الخدمات العامة، وكذلك العادلة في توزيع أعباء النفقات العامة بين أفراد المجتمع.

2. يقوم بالنفقة العامة شخص عام: ويقصد بالشخص العام كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام.

وهذه تشمل على سبيل المثال الحكومة المركزية بكل وزاراتها وإداراتها، والحكومات المحلية، والهيئات العامة المستقلة، والوحدات الإدارية المحلية، والبلديات والهيئات القومية. وهذا التحديد لجهة الإنفاق يمكننا من التمييز بين الإنفاق العام والخاص. لذا فإن المبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع، مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى لا تعتبر من قبيل النفقة العامة، حيث يشترط لتكون النفقة عامة أن تخرج من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام.

3. هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة: أي تحقيق الصالح العام للمجتمع.

حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة؛ وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة قد تمت جبايتها من الأفراد. ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمراً نسبياً يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع. وأحياناً نجد أن عدم وجود تحديد دقيق لمفهوم الحاجة العامة يكون مدعاة لإساءة استعمال النفقات العامة من قبل أجهزة الشخص العام. اختلفت النظرة الاقتصادية نحو النفقات العامة حسب تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي. فقد تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية. وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع. والدولة عليها أن تحافظ على أن يكون بين يدي أفراد المجتمع أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية، حيث يعدون أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم. تغيرت النظر نحو الإنفاق العام نتيجة تغير الفكر الاقتصادي نحو أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فازدادت أهمية النفقات العامة باعتبارها أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فأصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام.

ويترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقة العامة، حيث أن تأثير كل نوع من أنواع النفقات يختلف عن الآخر. إضافة إلى ذلك فإن التزايد المستمر في حجم الإنفاق العام أضفى أهمية خاصة على دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة تحت موضوع تقويم النفقات العامة. بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات المعاصرة.

الإنفاق غير المنتج:

الإنفاق غير المنتج هو الفرق بين الإنفاق الحكومي على برنامج معين والإنفاق الحكومي على البرنامج نفسه ولكن باستخدام كفؤ لذلك الإنفاق، مما يترتب عليه إنفاق أقل لتحقيق الهدف نفسه. إن معنى وجود الإنفاق غير المنتج طبقاً لذلك يدل على أن الإنفاق الحكومي عالٍ وأنه في الإمكان إنجاز الهدف المطلوب من ذلك الإنفاق بإنفاق أقل. وقد يؤدي وجود الإنفاق غير المنتج إلى زيادة عجز الميزانية أو فرض ضرائب أكثر على القطاع الخاص، مما قد ينتج عن ذلك آثار غير محببة على القطاع الخاص، كما أن وجود الإنفاق غير المنتج قد يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي. وهناك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى وجود الإنفاق غير المنتج، من بين هذه العوامل:

1. استخدام أعداد إضافية من القوى العاملة أو ما نطلق عليه البطالة المقنعة. يدخل ضمن ذلك وجود بعض عناصر الإنتاج الإضافية غير اللازمة في العملية الإنتاجية أو وجود عمالة غير مدربة تدريباً جيداً، مما يعني إمكانية إنجاز العمل بعمالة أقل ولكنها أكثر تدريباً.
2. عدم الدراسة الكاملة لجميع الوسائل والطرق التي يمكن أن يتم من خلالها إنجاز المشروع بأقل التكاليف.
3. المعارضة السياسية والإدارية لتخفيض برنامج معين.
4. الفساد المالي والإداري.

إنتاجية الإنفاق الحكومي:

مما تقدم يتضح لنا أن الإنفاق الحكومي الأكثر إنتاجية هو الإنفاق الذي يتحقق من خلاله الاستخدام الكفؤ للموارد المالية. ويتشابه معنى كفاءة الإنفاق العام مع كفاءة الإنفاق الخاص في هذا الخصوص. فالإنفاق الكفؤ في القطاع الخاص هو ذلك الإنفاق الذي يحقق شرط الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف. باختصار فإن هناك شرطين لوصف الإنفاق الحكومي بأنه منتج أو كفؤ.

أ. الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف. فالإنتاج الحكومي يجب أن يحقق الهدف المنشود بأقل التكاليف. وهذا يعني الإنفاق الكفؤ لجميع الموارد الداخلة في تحقيق الهدف المنشود. يأتي ضمن ذلك الاستخدام الكفؤ للعمل والأموال وبقية العناصر الداخلة في العملية المعنية.

ب. الحصول على الإنتاج المثالي من جميع أوجه الإنفاق الحكومي. بمعنى آخر فإن جميع أوجه الإنفاق الحكومي يجب أن تعطي نتائج متساوية، وبهذا نستطيع تحقيق أكبر قدر من إجمالي المنافع.

وحتى نستطيع تحقيق هذا الشرط فإن شرط تحقيق التوازن الذي ينطبق على إنفاق القطاع الخاص يجب أن ينطبق أيضاً على القطاع العام. فالإنفاق الأمثل في القطاع الخاص يتحقق عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية. ويعني هذا أن الشرط في الإفاق الحكومي هو أن تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية لكل إنفاق. وإذا كان هناك أكثر من برنامج فإن المنفعة الحدية الاجتماعية الناتجة من إجمالي الإنفاق الحكومي يجب أن تتساوي مع التكلفة الحدية في كل البرامج التي تنفق عليها الحكومة.

الدائرة المالية مهام الدائرة ومسؤولياتها

تنفيذ وتطبيق سياسة بلدية السلط بإنجاز جميع المعاملات المالية المتعلقة بالمواطنين أوالدوائر الحكومية أوالمؤسسات الخاصة وتفعيل عملية تحصيل حقوق البلدية وتسديد التزاماتها. الهيكل التنظيمي للدائرة :

الهيكل التنظيمي : يبين المخطط المرفق الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للدائرة المالية والذي يتألف من الاقسام أدناه :

- مدير الدائرة
- قسم النفقات
- قسم الرواتب
- قسم الايرادات

- املاك البلدية المؤجرة

- قسم رخص المهن

- قسم التحققات

- الصندوق الرئيسي

مهام الدائرة المالية :

اعداد مشروع الموازنة المالية السنوية للبلدية بالتعاون مع دوائر واقسام البلدية ذات العلاقة ليتم عرضها على المجلس البلدي متابعة مشروع الموازنة لدى المجلس البلدي ووزارة الشؤون البلدية الى حين اتمام اجراءات تصديقها.تحقيق الرسوم والاجور المترتبة على المكلفين بموجب الاحكام والقوانين والانظمة المعمول بها وترحيل هذه الرسوم ومسك وتنظيم السجلات والقيود الحسابية للبلدية بصورة صحيحة وفقا لاحكام النظام المالي للبلديات اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على اموال البلدية على اختلاف انواعها مثل التامينات والسجلات والقيود الحسابية.

تنظيم جداول رواتب الموظفين واجور المستخدمين والعمال في البلدية وصرفها وإعداد جداول تنسيق الحسابات الشهرية والحساب الختامي.

الإشراف المالي والتدقيق على كافة محاسبي المناطق والجباة ومتابعة توريد إيراداتهم.

مهام وواجبات المدير المالي

1–إدارة شؤون الدائرة المالية طبقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات والعمل على توفير المناخ المناسب للعمل وتوجيه رؤساء الأقسام وموظفي الدائرة المالية للقيام بواجباتهم على أحسن وجه

2–التنسيب للسيد رئيس البلدية والمجلس البلدي بالخطط والبرامج اللازمة لتحقيق أهداف الدائرة وتنسيق أعمالها.

3–عقد الاجتماعات المستمرة لموظفي الدائرة المالية ووضع الآلية المناسبة لتنفيذ الخطط والبرامج المنوي تنفيذها.

4-التنسيق للسيد رئيس البلدية بإعداد مشروع ميزانية الدائرة.

5-المصادقة على وثائق الصرف والمطالبات المالية.

6-التنسيب للسيد رئيس البلدية بكل ما يتم تحويله إليه من معاملات وطلبات تتعلق بأعمال الدائرة المالية بما يتفق وفقاً للأنظمة والقوانين والتعليمات.

7-تهئية الظروف الطبيعية لسير العمل وترتيب المكاتب والمحافظة على موجودات الدائرة المالية من أجهزة ومعدات وأثاث.

8-الإشراف على حسن تطبيق الوصف الوظيفي لكافة العاملين في الدائرة.

9-إعداد التقارير الدورية الشهرية عن سير العمل والإنجازات والاحتياجات والمشاكل التي تواجهها والاقتراحات الكفيلة بحلها ومتابعة التطورات والأبحاث الحديثة المتصلة لأعمال البلدية الخاص بالدائرة المالية بشكل خاص لترفع مستوى الأداء الوظيفي.

10-الأشراف على تحقيق الرسوم والعوائد والعمل على تحصيلها.

11-الإشراف على إعداد مشروع موازنة البلدية لجميع مراحلها الإداريــة والقوانين ولحين تصديقها.

12-اعتماد مستندات الصرف والقبض بعد تدقيقها والتأكد على صحة تنظيمها حسب الشروط المالية والحسابية والقانونية.

13-التوقيع مع رئيس البلدية على مستندات الصرف وعلى التحاويل المالية وعلى المعاملات المالية الخاصة للدائرة المالية.

14-حفظ ومتابعة الكفالات المالية الخاصة بالعطاءات وطلب تجديــد الكفالات أو إعادتها حسب التعليمات والأنظمة.

15-اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على أموال البلدية وسجلاتها المالية ومنع وقوع أي تلاعب أو اختلاس أو اهمال فيها تحت طائلة المسؤولية.

16-الاشتراك في لجان تأجير أملاك البلدية والمزادات العلنية.

17-متابعة الكفالات التي تطلب من الموظفين ذوي المسؤولية المالية.

18-تزويد رئيس البلدية بالتقارير المالية الشهرية وجداول التنسيق والحساب الختامي السنوي.

19-إعداد مسودات بعض الكتب المتعلقة بالداءرة المالية.

20-متابعة تنفيذ المعاملات المحالة إلى أقسام ودوائر البلدية.

مهام مساعد المدير المالي

1-القيام بمهام وأعمال المدير المالي جميعها في حالة إجازته الرسمية.

2- إعداد وعمل الموازنة الربعية والسنوية والحساب الختامي للإيرادات والنفقات وموازنة التمويل.

3-المساهمة في إعداد مشروع الموازنة العامة.

4-إعداد جدول التشكيلات السنوي للموظفين.

5-متابعة شركة الكهرباء بما يتعلق مع البلدية في تسديد استهلاكات الإنارة والصيانات ورسوم النفقات.

6-القيام بأي عمل يطلب من عطوفة رئيس البلدية والسيد المدير المالي.

مهام وواجبات رئيس قسم الرواتب تناط به المهام التالية :

1-إدخال الرواتب والزيادات السنوية والعلاوات الأخرى للموظفين العاملين والمتقاعدين على الحاسوب.

2-إدخال الأجور والزيادات السنوية للمستخدمين والعمال على الحاسوب.

3-تنظيم وتدقيق كشوفات وأجور المستخدمين والعمال تمهيداً لصرفها.

4-تنظيم وتدقيق كشوفات رواتب الموظفين والمتقاعدين تمهيداً لصرفها.

5-متابعة الاقتطاعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين والعمال.

6-تنزيل الرواتب والأجور والاقتطاعات في سجلات الخاصة وإدخالها على الحاسوب.

7-تدقيق كشوفات العمل الإضافي للمستخدمين والعمال وتنزيلها في السجلات المعتمدة لها صرفها.

8- تنظيم تدقيق جداول بدل الاقتناء وبدل التنقلات والمكافآت والعمل الإضافي تمهيداً لصرفها

9- احتساب الرواتب التقاعدية للموظفين الأصلين والفرعيين.

10 احتساب الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للموظفين غير لمصنفين وعمـال المياومه والمستخدمين.

11- القيام بأية مهام ذات علاقة يكلف بها من المدير المالي والإداري.

مهام قسم النفقات

1-تدقيق فواتير المشتريات في البلدية وتحضير مستندات الصرف لها بعد التأكد من وجود المخصصات اللازمة ووجود وامر الشراء.

2-تدقيق دفعات العطاءات من حيث الموافقة عليها ودفع ما يترتب عليها من طوابع وغرامات وإعلانات وغيرها والتأكد من وجود المخصصات الموجودة وتسجيلها.

3-تنزيل النفقات على سجلات التأديات حسب الصفحات المخصصة لها.

4-تحضير مستندات صرف رد الأمانات بعد التأكد من وجودها.

5-تسجيل استهلاكات الهاتف والمياه والكهرباء بسجل الاستهلاكات.

6-إعداد الخلاصة الشهرية للنفقات ةمطابقتها مع الأرصدة الموجودة.

7-عمل الموازنة الربعية للربع الأول والثاني والثالث والرابع.

8-عمل الحسابات الختامية السنوية.

9-عمل الموازنة السنوية بمقارنة نفقات آخر عامين.

المادة 13

أ- لا يجوز عقد أي نفقة لم ترصد لها مخصصات في الموازنة ولا يجوز استعمال المخصصات لغير الغاية التي اعتمدت من أجلها كما لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الموازنة.

ب- لا تقيد النفقة أو تصرف إلاّ اذا توافرت الشروط التالية:-

1- المستندات التي تعزز قيد النفقة وصرفها.

2- صحة حساب النفقة.

3- موافقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

4- إجازتها من وحدة الرقابة الداخلية في الدائرة.

ج- لا يجوز صرف أي نفقة إلاّ بتوافر براءة تشكيلات وبراءة زيادة رواتب أو بعد أداء الخدمة او إنجاز المهمة او توريد السلعة وتقديم الوثائق التي تعزز صرف النفقة ويستثنى من ذلك الحالات التالية:-

1- النفقة المنصوص عليها في أي تشريع معمول به.

2-الدفعة المقرر صرفها مقدماً وفقاً لاي عقد أو اتفاقية .

3- السلف المقرر صرفها لأغراض طارئة او لأي مهام او مشاريع رسمية.

4- رسوم التدريب وبدلات الاشتراك بالدوريات والمجلات والمساهمات في المنظمات والاتحادات المحلية والإقليمية والدولية والتأمينات المستردة.

5- أي حال أخرى يوافق عليها الوزير.

د- لا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في الموازنة المتعلقة بالمستخدمين غير التابعين لأحكام براءات التشكيلات ولايجوز لموظف المراقبة المالية اجازة صرفها لاحقا.

المادة 14

أ- يصدر المدير براءة التشكيلات بجميع التعيينات الجديدة والترفيعات او التنقلات في وظائف البلدية المثبت لها مواد خاصة في الموازنة ويبين فيها المراجع التي اقترن بموافقتها وفق احكام نظام موظفي البلديات .

ب-1- يصدر المدير براءة زيادة الرواتب السنوية المعين لها مخصصات في الموازنة ويبين فيها المراجع التي اقترنت بموافقتها الزيادات.

2- تصدر براءة التشكيلات وزيادة الرواتب على ثلاث نسخ تحفظ نسخة منها في الشؤون المالية ونسخة للموارد البشرية ونسخة لقسم الرواتب.

3- تعتبر أوامر تخصيص مرتبات التقاعد براءات تشكيلات وتوقع من المدير.

الخاتمه

بناء على الفقرة رقم (1) من المادة (رابع عشر) من المرسوم الملكي رقم م/35 بتاريخ 1440/4/11هـ الموافق 2018/12/18م تعتبر تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة المستند

الأساسي لوزارة المالية والجهات الحكومية في عمليات تنفيذ الميزانية بجميع مراحلها.

تشرف وزارة المالية على تنفيذ الميزانية، وقد أعدت الوزارة هذه التعليمات لتوضيح القواعد والتعليمات المالية الواجب إتباعها عند تنفيذ الميزانية لتسهيل تنفيذ هذه العمليات للجهات الحكومية وتحقيق المزيد من المرونة والشفافية ورفع كفاءة العمليات وزيادة الفعالية وتحقيق نتائج أكثر دقة وتجنب المخاطر في عمليات تنفيذ الميزانية.

المصادر والمراجع

الدائرة المالية، بلدية السلط الكبرى

تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1441/1440 هـ (2019م).

الفقرة رقم (1) من المادة (رابع عشر) من المرسوم الملكي رقم م/35، ٢٠١٨.

دليل الهياكل التنظيمية والمهام والواجبات لمديريات الوزارة، مديرية الرقابة الداخلية

النظام المالي للبلديات، النظام المالي للبلديات لسنة (2016) ويعمل به اعتبارا من 2016/10/19.